الجامعة المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

السنة الثانية عشرة | العدد الحادي والأربعون | 2014 م

مصادر التمويل والإنفاق الحكومي في قطاع التعليم العالي في العراق التحديات والحلول المقترحة (2010–2012)

أ.د. بطرس ميالة* م.م.هناء علي القريشي**

المستخلص

نظراً لارتفاع كلفة التمويل الجامعي من جهة والإقبال الشديد على الالتحاق بالتعليم الجامعي من جهة أخرى وبسبب تفاقم العبء التمويلي وقلة الموراد الحكومية المخصصة لقطاع التعليم العالي أصبح من الأهمية إلقاء الضوء على هذه المشكلة لذلك هدفت الدراسة إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية لسد احتياجات مؤسساتها التعليمية وتم مناقشة الموضوع من خلال المحاور التالية :

1– واقع التمويل الحكومي وتحدياته.

2– واقع الإنفاق الحكومي وتحدياته.

3–البدائل المقترحة لتطوير منظومة التمويل الجامعي الحكومي .

وأهم ماتوصلت إليه الباحثة من استنتاجات:

1– قلة المبالغ المرصدة من الدولة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي.

2–الاعتماد على التمويل الحكومي للتعليم العالي يواجه ضغوط كثيرة وقصور للوفاء بمتطلبات التعليم العالي مع ضعف الناحية الاستقلالية لها .

3– وجود خلل في توزيع الموارد المالية بين المبالغ المخصصة لقطاع التعليم والقطاعات الأخرى وكذلك بين النفقات الجارية والاستثمارية .

4– إعتماد الموازنة على الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على المعيار التاريخي والتفاوضي في تخصيص النفقات العامة يؤدي إلى قصور في تحقيق أهداف الوحدات الحكومية والاستجابة لاحتياجاتها. أما أهم التوصيات :

1– إتباع سياسة تدبير موارد إضافية وتبني فكرة الجامعة المنتجة واستحداث أنشطة تربوية تخدم أغراض المجتمع وتعود بالنفع المالي على المؤسسات التعليمة .

2– منح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي لتفعيل العملية التعليمية ووضع سياسات وإجراءات يضمن تطبيقها توفير مصادر تمويل إضافية .

3–العمل على إعادة النظر توزيع الموارد المالية لبنود الإنفاق على التعليم بما يعيد التوازن بين بنود النفقات التشغيلية والاستثمارية .

4– تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات للنهوض بالآلية المتبعة في إعداد الموازنة العامة بحيث يتم مراعاة اعتماد الموازنات الحديثة لوضع التقديرات اللازمة لوحدات القطاع الحكومي.

* عضو هيئة تدريس/قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق

**طالبة دكتوراه /قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق

Summary

Due to the high cost of financing the university on one hand and the high demand for enrollment in the university the other hand, due to the worsening burden of funding and lack of Resources -governmental organizations dedicated to the higher education sector has become important to shed light on this problem so study aimed to find additional sources of funding to meet the needs of educational institutions have been discussing the subject through the following points : 1 - The reality of government funding and challenges 2 - the reality of government spending and challenges 3 - proposed alternatives for the development of university funding system of government . The most important of conclusions: 1 - Lack of funds earmarked from the state to finance a college education government 2 - rely on government funding for higher education is facing a lot of pressure and failure to meet the requirements of higher education with the weakness of her independence . 3 - an imbalance in the distribution of financial resources between the amounts allocated to the education sector and other sectors as well as between current expenditure and investment . 4 - Adoption of the budget on the traditional method which is based on the historical standard and negotiating in the allocation of public expenditure leads to failure in achieving the objectives of government units and respond to their needs . The most important recommendations : 1 - a policy of additional resources and adopt the idea of the university produced and the development of educational activities serve the purposes of the community and benefit the financial institutions instruction .2 - granting universities, administrative and financial autonomy to activate the educational process and the development of policies and procedures to ensure application of the provision of additional sources of funding . 3 - Work to re-examine the distribution of financial resources to the terms of spending on education, including restores balance between operational expenditure items and investment . 4 - updating laws , regulations and instructions for the advancement of the mechanism used in the preparation of the general budget so as to take into account the adoption of modern budgets to develop estimates for the public sector units

.

الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد التعليم العالي الركيزة الأولى في بناء المجتمعات في عصرنا الحديث بالإضافة إلى كونه حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير وتلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً رئيساً في أي عملية تنموية تهدف إلى الارتقاء بمستوى المجتمع وتطويره . وفي العراق أتجه تمويل التعليم نحو التزايد سنة بعد أخرى ويفسر هذا التزايد المتنامي مجموعة من الأسباب والعوامل والتي أبرزها اتساع خارطة التعليم ومؤسساته جغرافيا وأفقيا وعموديا سواء في عدد المتلقين أو في المنشات والمؤسسات التعليمية ومع ذلك يعاني قطاع التعليم العالي من قلة المبالغ المصروفة بالرغم من تزايد عدد الطلاب الملتحقين سنويا وزيادة أعداد التدريسيين والإداريين وزيادة عدد الجامعات المفتوحة إذ بلغ عدد الطلاب سنة 2012 بالدارسات الأولية في الجامعات وهيئة التعليم التقني

(633937) وطلبة الدراسات العليا (38865) موزعين على 19 جامعة والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية والمجلس العراقي للاختصاصات الطبية ومعاهد وكليات هيئة التعليم التقني التي تضم (45) كلية ومعهدا تشمل جميع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء) .

أولا. مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة تمويل التعليم الجامعي من المشاكل الهامة التي تواجه الكثير من دول العالم رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها ، وتواجه الجامعات العراقية مشاكل كثيرة تحول دون تحقيقها أهدافها من أهمها مشكلة توفير الموارد المالية وقد نجم عنها كثير من المشاكل التي أثرت على وظيفة الجامعة منها مايتعلق بالمجال الأكاديمي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والأجهزة والمباني والتجهيزات إضافة إلى وجود قصور في الأنظمة المالية والإدارية لتحقيق التمويل الكافي للتعليم الجامعي ، فالأنظمة المالية قديمة ولاتتلائم مع متطلبات تمويل التعليم في العصر الحديث ، ويتمثل القصور في طريقة تمويل متطلبات الإنفاق للتعليم الجامعي التي تؤثر على قدرته لتقديم خدمة تعليمية متميزة ، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها بالسؤال التالي: ما مدى إمكانية منظومة التمويل الحكومي للإيفاء بمتطلبات الإنفاق على قطاع التعليم العالي في العراق ؟

ثانيا. أهمية الدراسة

لايرتبط تمويل التعليم بمجرد الحصول على الموارد اللازمة بل باتخاذ أساليب تخطيطية وإدارية تكفل حسن استخدام هذه الموارد وتعتمد على معايير الأولويات والجودة النوعية ومما لاشك فيه أن التعليم العالي يحتاج إلى تمويل جيد من اجل تحقيق جودة التعليم ، وبالتأكيد يصعب تحقيق الجودة مادامت فرص التمويل قاصرة أو قليلة من هنا تنبع أهمية الدراسة كونها محاولة للكشف عن واقع التمويل والإنفاق الجامعي والتحديات التي تواجهه واقتراح عدد من الآليات لمعالجتها .

ثالثا. فرضية الدراسة

استندت الدراسة على فرضية مفادها : قصور التمويل الحكومي عن تلبية متطلبات الإنفاق على قطاع التعليم العالي في العراق .

رابعا: أهداف الدراسة

نظرا لتعدد المشاكل التي تواجه قطاع التعليم العالي في دولة العراق من حيث قلة الموارد المالية المخصصة للإنفاق على المؤسسات التعليمية ، في الوقت الذي قامت فيه العديد من الدول في العالم العربي والعالم بإيجاد مصادر تمويل إضافية لسد احتياجات مؤسساتها التعليمية لذلك كان لابد من الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال .

لذلك تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على واقع التمويل الحكومي وتحدياته في قطاع التعليم العالي في العراق .
- التعرف على واقع الإنفاق الحكومي وتحدياته في قطاع التعليم العالي في العراق .
- إيجاد السبل الكفيلة للنهوض بواقع الإبلاغ المالي الذي يسهم في تطوير واقع التمويل في قطاع التعليم العالي في العراق .

خامسا: أسئلة الدارسة

من واقع التساؤل المذكور في مشكلة الدراسة تتفرع الأسئلة التالية :

1- ماهو واقع التمويل الحكومي وتحدياته ؟
2- ماهو واقع الإنفاق الحكومي وتحدياته؟
3- ماهي البدائل المقترحة لتطوير منظومة التمويل الجامعي ؟

سادسا: منهجية الدراسة

للوصول إلى هدف الدراسة ستعتمد الباحثة :

1- أسلوب التحليل والدراسة المباشرة للواقع الفعلي لنظام التمويل والإنفاق المستخدم في دولة العراق وذلك من خلال جمع المعلومات والملاحظات مع بيان الرأي عن مدى كفايته وفاعليته .
2- الاعتماد على بيانات الموازنات العامة للدولة العراقية بصورة عامة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية بصورة خاصة للسنة المالية 2010 -2012 كفترة سيتم الاعتماد عليها لتحليل الوضع المالي .

سابعا: مجتمع وعينة الدراسة

نطاق البحث يختص بالمؤسسات التعليمية الحكومية غير الهادفة للربح الممولة مركزيا لذلك فأن البحث غير معني بالمؤسسات التعليمية في القطاع الخاص وتم اختيار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عينة عمدية للبحث كونها المسؤولة المباشرة للإنفاق على المؤسسات التعليمية الحكومية , وتعتمد بالدرجة الاساسية على التمويل الحكومي حيث ترصد التخصيصات لها حسب متطلبات وظروف الدراسة في مؤسساتها (الجامعات والمعاهد الفنية) وتبعا لخطط التنمية في البلد ، وكذلك تعتمد على التمويل الذاتي لتغطية جزء من نفقاتها .

ولغرض تغطية الجانبين النظري والعملي لهذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المصادر المذكورة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة من الدوريات والكتب العربية والأجنبية ، الوثائق والتقارير الرسمية الخاصة بعينة البحث.

ثامنا: الدراسات السابقة

Barr : بعنوان , 2004Higher Education Funding ,

(1) دراسة

بينت هذه الورقة أن التوسع في التعليم العالي أصبح أمراً ضرورياً ولكنه مكلف بسبب متطلبات التمويل والإنفاق عليه وعرضت عدد من الطرق والأساليب المتبعة في تمويل الجامعات والكليات مستمدة من النظرية الاقتصادية وتطبق جنب إلى جنب مع الدروس المستفادة من التجارب المحلية .

(2) دراسةJacobs&Van, 2006,بعنوان :

European perspective Guide to reform of higher education : a

وضحت الدراسة أن الجامعات الأوربية بحاجة إلى إصلاحات جوهرية لهيكل التمويل في قطاع التعليم العالي وحددت سبع توصيات لإصلاحه في أوربا واقترحت استخدام أكثر الطرق كفاءة لتمويل مؤسسات التعليم العالي وإعطاء فرصة اكبر لمساهمات القطاع الخاص وكذلك الاستفادة من القروض المشروطة بالدخل .

(3) دراسة عامر ، (2006) بعنوان :" تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة) " .

هدف البحث إلى التطرق للاتجاهات المختلفة المعتمدة للإنفاق على التعليم العالي في الدول النامية واستعرض الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي في الدول المتقدمة ومقارنتها مع مامطبق في الدول العربية , وقدم الباحث مقترحات لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية .

(4) دراسة يوسف(2007) بعنوان : "تخصيص الموارد في موازنة الجامعة باستخدام أسلوب برمجة الأهداف" .

بينت الباحثة في هذه الدراسة إتباع أساليب علمية متطورة في توجيه استخدام الموارد وتوزيعها بصورة عادلة واستخدام أسلوب برمجة الأهداف في توزيع الموارد المحددة للموازنة وبينت مشكلات الأسلوب التقليدي في إعداد موازنة الجامعة (جامعة بغداد) من تقدير التخصيصات بناء على تقديرات سنوات سابقة.واستنتجت الباحثة أن عملية إعداد الموازنة تتأثر بكثير من المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وأن جامعة بغداد تفتقر إلى قاعدة بيانات شاملة .وعند تطبيق الأسلوب العلمي أسلوب برمجة الأهداف يجب أن يراعى فيه الإلمام بالأنشطة كافة التي تقوم بها الكليات الذي يؤدي إلى توزيع الموارد المالية بأسلوب علمي ويحقق عدالة في التوزيع .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات جاءت أهمية هذا البحث ليكمل جهود الباحثين السابقين ويغطي الجوانب التي لم يتم التطرق إليها، اهتمت الدراسة الحالية بالتعرف على واقع التمويل والإنفاق لقطاع التعليم العالي الحكومي في العراق ومعالجة مشاكله التي تختلف من بلد إلى آخر وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة التي ركزت على قطاع التعليم العام وبعض الدراسات اهتمت بتحديث موازنة الجامعات والبعض الأخر اهتم بجانب التمويل الذاتي.

تاسعا. مصطلحات الدراسة

إن تحديد مصطلحات الدراسة يعطى صورة واضحة عن المقصود من هذا المصطلح بالنسبة للدراسة،ولقد حددت الباحثة عدد من المصطلحات التالية:

التعليم العالي : يعرف بأنه (كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات ، كليات الفنون الحرة ، المعاهد التكنولوجية ، وكليات المعلمين (البحيري ، السيد محمود ، 2004 : 1) .

الجامعة : مؤسسة تعد أصحاب المهن من أطباء ، مهندسين ، رجال قانون ، كما أنها تهتم بالبحث العلمي لتطوير المعرفة وتتمتع كل جامعة بشخصية معنوية واستقلال إداري ومالي والأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها (قانون رقم 40 لسنة 1988 ، مادة 9،10).

تمويل التعليم الجامعي : هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (مينا ، فايز مراد ، 2001 : 23) .

التمويل الذاتي : يمثل القدرة الذاتية للوحدة على تمويل نفسها بنفسها أي أن الوحدة الحكومية غير الهادفة للربح تستمد قدرتها الانفاقية من الإيرادات التي تقوم بجبايتها من المستفيدين نتيجة مزاولة بعض أنشطتها والمحددة أنواعها وأوجه إنفاقها وفقا لقواعد قانونية أو التعليمات المنظمة لذلك يطلق عليها (المال المخصص لغرض معين)
(Freeman &Shoulders,2003 :37)

الإنفاق على التعليم : توفير الأموال اللازمة التي تدرج في موازنة الوحدة الحكومية سواء كانت نفقات رأسمالية أو جارية ويشمل نوعين (شرير، عزيزة عبد الله ، 2005 :10) :

- إنفاق جار متكرر يلزم الوحدة تأمين الموارد المالية للايفاء به .
- إنفاق رأسمالي غير متكرر ترصد له الوحدة الحكومية الموارد المالية لتحقيق هدف معين وينتهي الإنفاق عليه بتحقيق ذلك الهدف .

المشكلة : هي موقف أو ظاهرة تتكون من عدة عناصر متشابهة ومتداخلة يكتنفها الغموض ويواجها الفرد أو الجماعة وحلها يتطلب تحليلها والتعرف على عناصرها وأسبابها والظروف المحيطة بها قبل الوصول إلى القرارات المناسبة بشأنها (العاجز ، فؤاد ، 2001 : 214) .

إجمالي الدخل القومي : قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع الوطنيون من السلع والخدمات خلال عام واحد ، إذ يستثنى من ذلك الأجانب المقيمون في داخل الدولة ، ويضاف إليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج (غانم ، محمد ، 2000 : 252–301) .

المبحث الأول
واقع التمويل الحكومي وتحدياته في قطاع التعليم العالي

ارتبط تمويل التعليم بالعراق بالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدولة فقد لجأت الحكومة إلى التخفيف من التمويل الحكومي بتقليل نسبة الإنفاق على التعليم العالي وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة التي عانت منها الدولة العراقية في الفترات السابقة من حروب وحصار وسمحت الحكومة للجامعات بأن تقوم بإيجاد موارد إضافية لتمويل أنشطتها .

1.1 مصادر تمويل التعليم في الجامعات الحكومية العراقية

تعتمد الجامعات الحكومية على الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة ، أو على مصادر التمويل الذاتي حتى تتمكن من القيام بالأنشطة المؤدية الى تحقيق الاهداف التي اسست من اجلها خلال فترة زمنية محددة، ويمكن حصر مصادر تمويل التعليم الجامعي بالآتي : (المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، 2001 : 186)

المصدر الأول ، التمويل الحكومي

يعد التمويل المركزي من المصادر الرئيسة الذي يعتمد عليه للتمويل المباشر للجامعات الحكومية غير الهادفة للربح في حصولها على الأموال اللازمة لانجاز نشاطها الجاري والاستثماري ، ويقضي التمويل المركزي بأن تتجه جميع الإيرادات العامة المستلمة من قبل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح إلى الخزينة العامة للدولة ، ومقابل ذلك تتعهد الخزينة العامة بتغطية جميع النفقات الخاصة بهذه الوحدات وفق مامحدد لها في قانون الموازنة العامة السنوي بشرط أن تكون هذه النفقات في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة المحددة لكل وحدة وفي حدود الصلاحيات المالية المخولة للرئيس الإداري الأعلى للوحدة حيث تخصص نسبة من الموازنة العامة للدولة إلى قطاع التعليم العالي وذلك حسب احتياجاتهم (العواد والججاوي ، 2012 : 20) . وقد حددت اليونسكو والمؤتمرات الدولية معدلات عالمية تتروح من (14%-17%) من الموازنة العامة للدولة وحوالي (4%-5%) من الدخل القومي وذلك لتبصير الحكومات بما ينبغي ان تخصصه للتعليم (صبيح ، لينا زياد ، 2005 : 48) .

ويبين الجدول رقم (1) أن التعليم العالي ومؤسساته لاتحظى بالتمويل الكافي لمتطلبات الإصلاح الشامل بما يحد من قدراتها المؤسسية حيث أن نسبة التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي منخفضة جدا قياسا لأرقام الموازنة العامة التي تراوحت من (2%– 3.6 %) كون الحكومات تتنافس لديها ملفات الأمن والدفاع والتنمية على موقع الأولوية وصدارة الاهتمام من ذلك نستنتج أن الاعتماد على التمويل الحكومي لايمكن ان يفي بمتطلبات تحديث وتطوير مخرجات التعليم العالي عند مقارنته مع المؤشرات العالمية . والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (1)

نسبة الموازنة المخصصة لقطاع التعليم العالي من أجمالي الموازنة العامة للدولة

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

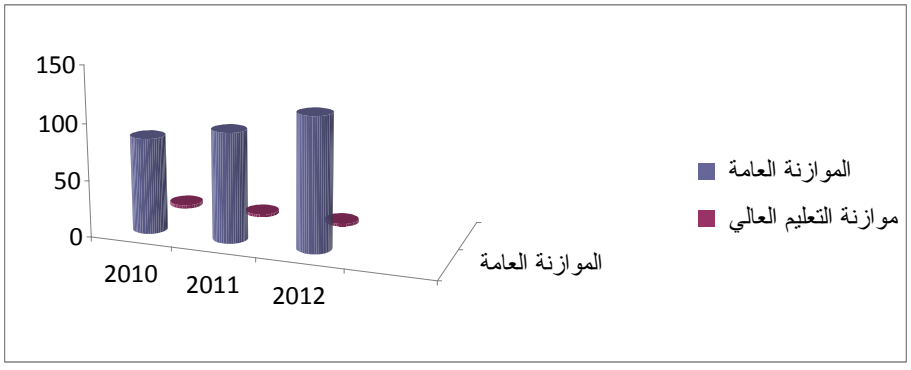

الشكل : إعداد الباحثة

مصدر البيانات:الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة / موازنة السنوات 2010-2012 .

ومن الشكل أعلاه يتضح أن مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعات من الخزينة العامة يتأثر بعوامل عديدة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مبلغ التمويل ، من بينها الأوضاع السياسية التي يمر بها البلد كما في حالة نشوب الحروب ، أو الحالة الاقتصادية للبلد كما في حالة تذبذب أسعار النفط الذي يشكل المورد الرئيس من موارد الخزينة العامة .

المصدر الثاني : التمويل الخارجي

يشمل جميع الموارد المادية والعينية التي يوفرها افراد المجتمع ومؤسساته لصالح التعليم ومؤسساته ويأخذ عدة اشكال منها :

التبرعات والهبات المحلية عن طريق قيام القطاع الخاص وأفراد المجتمع بدعم التعليم والتبرع له اما بأجهزة او معدات او اموال .

وأصدرت الحكومة عدة قوانين تسمح للجامعات العراقية الاعتماد على مصادر أخرى لتمويل التعليم بجانب المصدر الحكومي بسبب الظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي فهذا أثر سلبيا على موارد الدولة العراقية وميزانيتها فانعكس ذلك التأثير على كافة قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم العالي لهذا قلصت الدولة من دعمها له وسمحت للجامعات بالاعتماد على مصادر اخرى للحصول على الموارد المالية اللازمة ومن الانتقادات التي توجه الى هذا النوع من التمويل(السهلاوي ، عبد الله عبد العزيز ،2000):

* ان الأموال القادمة من هذه الجهات قد تجر الى تدخلات خارجية في شؤون الجامعة الفنية من أناس لايستطيعون فهم البيئة الجامعية

*كما أن هذه الأموال القادمة من جهات متبرعة وواهبة هي أموال ليست متدفقة على الدوام، لكونها مصادر مالية معرضة للانقطاع في أي وقت.

المصدر الثالث : التمويل الذاتي

لجأت الجامعات العراقية الى الاعتماد على نفسها و استغلال كل إمكانياتها للاستفادة في توفير موارد مالية لها تستخدمها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها وذلك من خلال اعتمادها نهج الجامعة المنتجة ، وتشمل مصادر التمويل الذاتي في الجامعات الحكومية العراقية : اجور الدراسات المسائية ، رسوم الطلبة إذ يدفع الطالب مبلغاً رمزياً لقاء رسوم التسجيل وتزويدهم بالوثائق ، الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية) ، البحث العلمي التطبيقي ، خدمات التعليم المستمر والتدريب ، النشاطات الانتاجية واستثمار مرافق الجامعة ومنتجاتها .

والانتقادات التي توجه الى هذا النوع من التمويل يخص الاجور الدراسية فالعائلات الفقيرة أقل قدرة على دفع اجور الدراسة، علاوة على أنها ربما تتحمل النصيب الأوفر من الأجور لأن العائلات الفقيرة غالبًا ما يكون عدد أطفالها أكبر. كما أن فرض رسوم على التعليم ربما أدى إلى نفور أبناء الطبقات الأفقر من التعليم، وبالتالي تفاقم مشكلة عدم المساواة (الجابري ، نياف رشيد ، 2005) .

والشكل التالي يوضح المصادر المعتمدة في تمويل قطاع التعليم العالي ونسبة مساهمة كل منها :

شكل رقم (2)

نسبة مساهمة مصادر التمويل في قطاع التعليم العالي

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

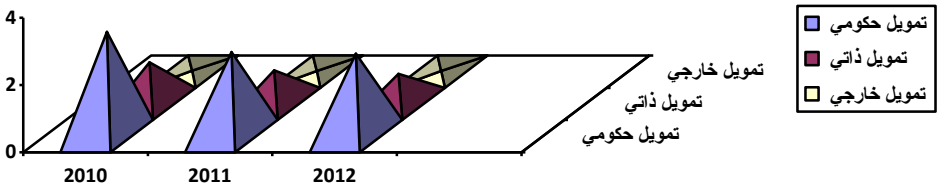

الشكل : إعداد الباحثة .

مصدر البيانات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الإحصاء .

2.1 أسباب البحث عن مصادر إضافية للتمويل الجامعي الحكومي :

هناك متغيرات عديدة تدعو إلى البحث في موارد إضافية لمؤسسات التعليم العالي وهي (حكيم ، شيرين عبد المجيد ، 1432: 12):

1. زيادة الطلب على التعليم العالي وارتفاع كلفته ، في مقابل تراجع المخصصات المالية في موازنات الدول للتعليم بسبب الركود الاقتصادي والتقلب في أسعار النفط .

2. التطور المضطرد لوظائف التعليم العالي ، فلم تعد الجامعة منعزلة عن محيطها الاجتماعي وبالتالي أصبحت هناك مطالبة بتقديم خدمات وأنشطة مختلفة للمجتمع ، وكونت وظيفة خدمة المجتمع البعد الثالث للوظيفة الجامعية ثلاثية الأبعاد (تعليم ، بحث ، خدمة مجتمع)

3. التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية : فمن الظواهر الجديدة في التاريخ الاقتصادي التوجه نحو العولمة ومن أهم ملامح هذا التحول الاقتصادي هو اعتماده على الملكية الخاصة والقطاع الخاص الذي تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض والطلب

4. زيادة الاستقلال المالي للجامعات : إذ أن هذا الاستقلال شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي والإداري ، ويعتبر من أقوى الضمانات لحرية مؤسسات التعليم العالي فإذا كانت حرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي من ضمن استقلال الجامعة فإن استقلالها المالي أهم دعائم ذلك الاستقلال ، وبقدر هذا الاستقلال يتحدد نشاطها وبالرغم من ضرورة الدعم الحكومي إلا أن هناك تخوفاً من تسلط الحكومة على الجامعة بسبب ما تقدمه من دعم مالي .

3.1 التحديات التي تواجه التمويل في قطاع التعليم العالي:

أخذت الدولة العراقية على عاتقها مهمة تمويل التعليم العالي ضماناً لجودته وتميزه، فقامت بتقديم الخدمات التعليمية بكافة مراحلها مجانا استنادا إلى ماورد في المادة (34) (الدستور العراقي النافذ ، 2005) . وتتحمل الموازنة التكاليف المرتبطة بالعملية التعليمية الجامعية والمتمثلة بالأجور و الرواتب ومصاريف التشغيل والصيانة وشراء الموجودات الثابتة وعندما زاد الطلب على التعليم الجامعي أصبحت هناك حاجة ملحة لافتتاح المزيد من مؤسسات التعليم العالي فعملت على زيادة الإنفاق على التعليم العالي ومؤسساته وتخصيص مبالغ له من ميزانية الدولة لتحسين نوعية وكمية الخدمات التعليمية ، ويمكن الإشارة إلى أن التعليم العالي يواجه بعض القيود التمويلية التي تحد من الموارد المالية التي يمكن أن توجه نحو تطوير التعليم وهي:

1- <u>محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة</u>: إذ إن هنالك ضغطاً كبيراً على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة للدولة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة نظراً لاعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة تتمثل في النسبة الأكبر منها على عائدات النفط بصورة رئيسية (الجدول رقم 3) وبالتالي فأن الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه

بصورة متكررة عجزاً مالياً يتراوح بين (14.8%- 22.9 %) يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاظم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري الأمر الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم العالي كما يوضحه الشكل التالي .

الشكل رقم (3)

الموازنة العامة للدولة للفترة من 2010-2012 (المبالغ مليار دينار)

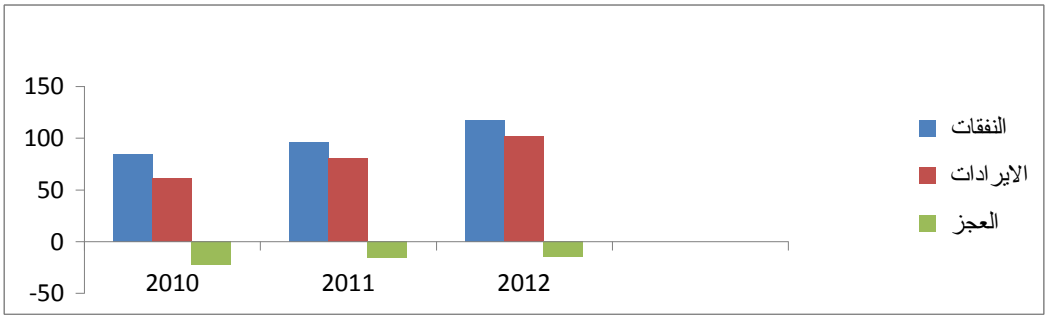

الشكل : إعداد الباحثة .

مصدر البيانات:الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة / موازنة السنوات 2010-2012 .

2- <u>محدودية التمويل الذاتي</u>: تتركز الانتقادات على هذا النوع من مصادر التمويل في كون بعض الجامعات الحكومية ناشئة وفقيرة في أملاكها وفي كفاءاتها العلمية والبحثية والاستشارية ، وبالتالي فإنها كجامعة منتجة ستكون متدنية الإنتاجية ، بما لايكفي لتمويل برامجها التعليمية .

3- <u>ضعف مشاركة القطاع الخاص :</u> لاتزال مساهمة القطاع الخاص في تمويل قطاع التعليم العالي غائبا أو يكاد يكون معدوما باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كمساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل نفقات البحوث والمؤتمرات أو التبرع بأجهزة ومعدات اوتقديم المنح والقروض ويخضع هذا النوع من التمويل لتقلبات يصعب السيطرة عليها كما أنه في نهاية الأمر يعد مورداً ثانوياً ومؤقتاً يرتبط بشروط محدودة.

المبحث الثاني
واقع الانفاق الحكومي وتحدياته في قطاع التعليم العالي

يواجه الإنفاق على التعليم العالي العديد من المشكلات المزمنة والتي تؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة ، وفيما يلي عرض لأهم المشكلات والقيود التي تواجه تمويل التعليم العالي في العراق :

2-1 القيد الأول : عدم كفاية الإنفاق العام . يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في العراق ، وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نموا مطردا خلال الفترة الماضية ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم فأن هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة متطلبات التعليم حيث مايزال يعاني من كثير من نقاط الضعف بسبب هيكل الإنفاق العام على التعليم العالي الذي يتضمن نوعين من النفقات : الأول نفقات رأسمالية تشمل : المباني ، الآلات و المعدات ، الأثاث ، الكتب ، السيارات . الثاني : نفقات تشغيلية تشمل : الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح والمستلزمات السلعية والخدمية . وعند تحليل النفقات الظاهرة في جدول رقم (4) نجد أن النسبة الأكبر من هذا الإنفاق تذهب لتغطية الرواتب والأجور التي تحتل نسبة تراوحت بين (80%- 81 %) بينما تذهب نسبة ضئيلة تراوحت بين (19%- 20 %) من المبالغ المخصصة للموازنة لتغطية بقيت الفقرات والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (4)
نسبة المبالغ المخصصة لرواتب الموظفين من أجمالي الموازنة العامة التشغيلية
لقطاع التعليم العالي للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

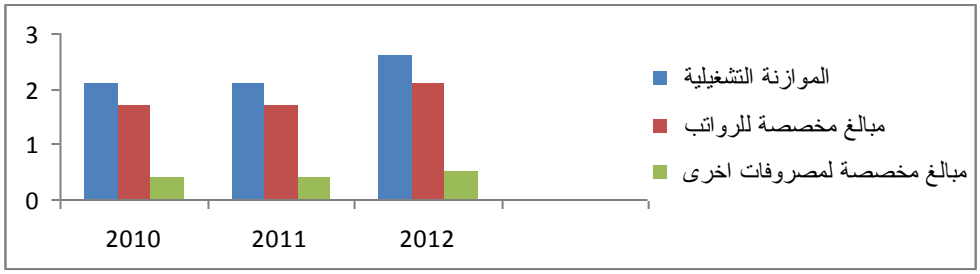

الشكل : إعداد الباحثة .

مصدر البيانات:الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة / موازنة السنوات 2010-2012 .

وترى الباحثة ان أهمية الإنفاق على التعليم تقاس بقدر مايرصد له كنسبة من موازنة الدولة أو من إجمالي الدخل القومي وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على اهتمام الدولة بالتعليم وعند مقارنة مايتم إنفاقه على قطاع التعليم العالي كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي الظاهرة في الجدول رقم (5) نجد أن اثر هذا الإنفاق مازال متواضعا ترواح بين (1%- 1.4 %) وذلك لان الانخفاضات المستمرة في القوة الشرائية للعملة المحلية أدت إلى أن يكون الإنفاق على التعليم في انخفاض في انخفاض مستمر وهذا مايوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (5)

الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

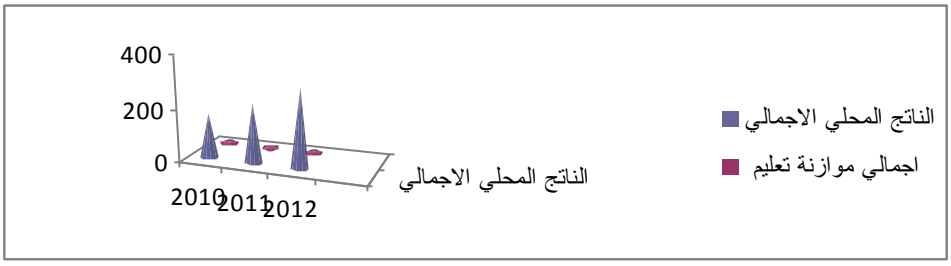

الشكل : إعداد الباحثة .

المصدر :الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء .

وترى الباحثة أن المشكلة تتمثل في أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث ، وان القصور في الإنفاق العام يمكن إسناده إلى عجز الموازنة من ناحية وارتفاع تكلفة التمويل العالي من ناحية أخرى ، هذا إلى جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة الزيادة السكانية والتي خلقت أزمة التعليم العالي نظرا للقدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات هذا القطاع ، الى جانب الخلل الواضح بين متطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم التكنولوجي والمعرفي ومخرجات قطاع التعليم العالي العاجزة عن اللحاق بهذا الركب من التقدم . فالزيادة السكانية وتبني فكرة التعليم المجاني ، وتزايد القناعات بين اغلب شرائح المجتمع بضرورة الالتحاق بالتعليم العالي كنوع من الوجاهة الاجتماعية كلها أسباب تؤدي إلى تفاقم الأزمة .

2.2 القيد الثاني : سوء توزيع الموارد المالية بين نفقات تشغيلية واستثمارية

يقصد بهذا القيد غياب إستراتيجية تعليمية واضحة ومحددة تحسن توظيف الموارد حتى وان كانت محدودة ، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والمتابعة ومراقبة ومحاسبة المسؤولين ، وسيطرة البيروقراطية عند اتخاذ وتنفيذ القرارات بالإضافة إلى غياب الخبرات المطلوبة لإدارة العملية التعليمية بشكل مسؤول وتتجلى مظاهر عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق في كيفية توزيع موازنة التعليم العالي على النفقات التشغيلية والاستثمارية والجدول رقم (6) يوضح ذلك حيث نجد أن النسبة تراوحت بين (84%- 86 %) لصالح النفقات التشغيلية واحتلت الموازنة الاستثمارية نسبة تراوحت بين (14%- 16 %) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (6)

نسبة المبالغ المخصصة للإنفاق الجاري والاستثماري في موازنة التعليم العالي

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

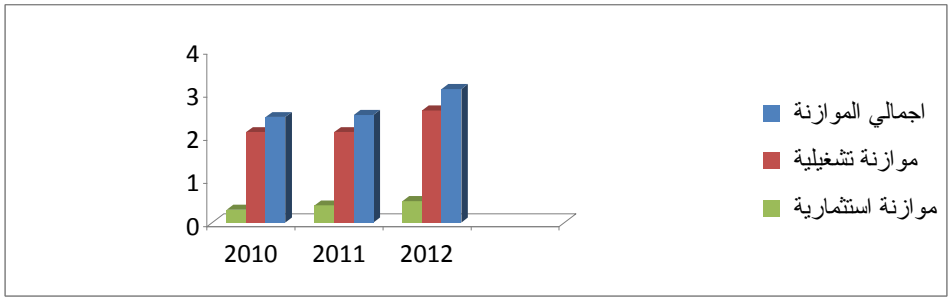

الشكل: إعداد الباحثة .

مصدر البيانات:الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة / موازنة السنوات 2010-2012 .

ويتضح من الشكل أعلاه : الخلل الواضح في هيكل الإنفاق الذي يتطلب مزيدا من الأموال لإغداقها على الجانب الاستثماري في موازنة قطاع التعليم العالي لتقوم بمهامها على أكمل وجه حيث إن التنمية في أي بلد مهما بلغ تقدمه وحضارته لن تتحقق بدون إصلاح التعليم إصلاحا جذريا وتوفير البنى التحتية والتجهيزات الأخرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طلاب التعليم الجامعي .

3.2 القيد الثالث : ضعف كفاءة النفقات التعليمية نتيجة غياب المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في مسألة تقدير النفقات والقرارات المرتبطة بها يظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية :

1.الموازنة المتبعة في العراق هي (موازنة البنود) ويهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها، ففي ظل هذه الميزانية يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الموازنة في شكل اعتمادات وبنود و يتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها. وأن إجراءات الصرف تتم بصورة سليمة وقانونية .

2.اعتماد التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر .ولإغراض الرقابة فأن النفقات يجب أن لاتزيد عن المبالغ المحددة لأي وحدة تنظيمية , لذلك فأن الكشوفات التي تعد في نهاية المدة يتم فيها مقارنة المبالغ المنفقة فعلا مع المبالغ المخصصة طبقا للتصنيف الحسابي المبوبة بموجبه وكذلك الإيرادات . 3.عدم وجود مؤشرات كلفوية دقيقة يعتمد عليها لتحديد كلفة الطالب الواحد من إجمالي النفقات التشغيلية والاستثمارية في الموازنة.

2ـ 4 القيد الرابع : القوانين والأنظمة والتعليمات المالية النافذة .

تعد التشريعات والتعليمات المالية النافذة من ابرز القيود التي تؤثر على الإنفاق الحكومي وتحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطوره ولعل ابرز تلك القيود :

1. تطبق مؤسسات التعليم العالي الأساس النقدي في تسجيل مصروفات الموازنة استنادا إلى أحكام المادة(12 –1) وكذلك الإيرادات يعتمد الأساس النقدي في تسجيلها استنادا إلى أحكام المادة(11 – 1) من قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 المعدل. ويترتب على إتباع هذا الأساس عدم إجراء أي تسويات حسابية في نهاية المدة المالية . لذلك لايبين هذا الأساس الوضع الحقيقي لنفقات الوحدة التي تعتمد عليه عند إعداد تقديرات الموازنة للسنة القادمة .
2. تقيد مبالغ التبرعات الممنوحة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بعد قبولها من وزارة المالية إيرادا نهائيا للخزينة العامة على أن يقوم وزير المالية بتخصيصها ضمن اعتمادات الوزارة على وفق الإغراض التي منحت من اجلها.

2ـ5 أهم المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي :

يمكن إجمال العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي في تمويل التعليم العالي والتي تبرر البحث عن بدائل أخرى تساند التمويل العام للتعليم العالي وتتمثل في الآتي :

1- أن الجامعات عندما تحدد احتياجاتها والمبالغ اللازمة، فإنها نادرًا ما تحصل على المبالغ التي تطلبها مما يؤثر في مستوى أدائها.

2- نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته . أما من حيث الأسباب المؤدية إلى القصور في التمويل الحكومي للتعليم العالي، والمدعوم بالمؤشرات السابقة، فهناك الأسباب التالية (الأحمد ، عدنان ، 2003: 29- 60):

1- التضخم عمومًا وغلاء التعليم العالي، وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله، نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي.
2- الانفجار السكاني والتعليمي اللذين خلقا أزمة التعليم الجامعي المتمثلة في صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي.
3- ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع.
4- الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العالي، وتقديمه مجانًا، وتشجيع الإقبال عليه، على الرغم من ازدياد التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد تكاليف التعليم العالي.
5- ضعف قدرة الجامعات على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية ، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي .

2-6 البدائل المقترحة لتطوير منظومة التمويل الجامعي .

لابد من البحث عن الموارد والآليات التي يجب أن توضع لتوفير موارد للإنفاق على التعليم بالإضافة إلى التمويل الحكومي ولتطوير منظومة التمويل الجامعي فيه تقترح الباحثة عدة أساليب وبدائل هي :

الاسلوب الاول : المزج بين أسلوبي التمويل الذاتي والتمويل الحكومي بحيث يدعم التمويل الذاتي التمويل الحكومي و لا يلغيه عن طريق تفعيل دور الجامعة المنتجة التي تكون متفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الاساسي تحقق من خلالها موارد اضافية لها تعزز من موازنتها وتعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها

وخدماتها التعليمية وكذلك تساعد هذه الموارد في تعزيز مدخلات التدريسيين القائمين بالأنشطة المطلوبة و يتحدد دور الجامعة المنتجة من خلال النشاطات التالية :

* المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار لمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية .
* تحويل بعض الوحدات الاكاديمية الى وحدات انتاجية وبحثية لإجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل وحل بعض مشاكل القضايا الزراعية والصناعية والخدمية مقابل عائد مادي .
* فسح المجال للاستفادة من رسائل الدراسات العليا في معالجة بعض مشاكل العمل .
* توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب .

وأهم الاساليب التي تتبعها الجامعة المنتجة : النشاطات التعليمية ، التعليم المستمر ، البحث العلمي ، نشاطات استشارية وخدمية ، نشاطات انتاجية .

الاسلوب الثاني : المزج بين أسلوبي التمويل الخارجي والتمويل الحكومي وذلك بأساليب تمويل تختلف عن التمويل الحكومي العادي؛ مثل قبول المنح والهبات والتبرعات والأوقاف إلى جانب التمويل الحكومي كداعم ومساند له ويمكن تصنيفها حسب مصادرها الى نوعين :

*منح محلية : ومصدرها داخلي هو المؤسسات والشركات او بعض رجال الاعمال وقد تكون هذه المنح امـا مالية او عينية مثل تجهيز مكتبات او مختبرات .
*منح خارجية : وهي الاعانات التي تحصل عليها الجامعة عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة من خارج البلد وتشمل مساعدات فنية او مساعدات مالية او تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد اجنبي . واهم الاساليب المتبعة في هذا الاسلوب هي :
* تشجيع المشاركة الشعبية عن طريق حث الجماهير ورجال الاعمال على المشاركة في تمويل التعليم الجامعي .
* فرض الضرائب على الشركات والمؤسسات المستفيدة من العمالة المتعلمة والمؤهلة .
* انشاء علاقات توأمة مع الجامعات العالمية للاستفادة من المساعدات المالية والمنح الدراسية المقدمة من قبلهم .

المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات
أولا . الاستنتاجات

في ضوء ماتم طرحه في خلال البحث وماتم جمعه من بيانات والتحليل الوارد لتلك البيانات في متن البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها بالاتي :

1- قلة المبالغ المرصدة من الدولة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي رغم الحاجة لتوفير جميع مستلزمات العملية التعليمية له حيث أن مبلغ التمويل الذي تحصل عليه الجامعات من الخزينة العامة يتأثر بعوامل عديدة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مبلغ التمويل .

2-الاعتماد على التمويل الحكومي لقطاع للتعليم العالي يواجه ضغوط كثيرة وقصور للوفاء بمتطلبات تحديث وتطوير مخرجات التعليم العالي عند مقارنته مع المؤشرات العالمية مع ضعف الناحية الاستقلالية للجامعات الحكومية .

3- وجود خلل في توزيع الموارد المالية بين المبالغ المخصصة لقطاع التعليم والقطاعات الأخرى وكذلك بين النفقات الجارية والاستثمارية .

4- اعتماد الموازنة على الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على المعيار التاريخي والتفاوضي المضني في تخصيص النفقات العامة ولا يراعي طلبات الأولوية عند تخصيص النفقات لوحدات الجهاز الإداري للدولة سيقود إلى قصور في تحقيق أهداف الوحدات الحكومية والاستجابة لاحتياجاتها .

ثانيا. التوصيات .

في ضوء الاستنتاجات في المبحث السابق يمكن أن نضع مجموعة من التوصيات التي يجب أن تؤخذ بالاهتمام وكالآتي :

1- اصدار القوانين والأنظمة والتعليمات من الدولة تسهل اعتماد سياسة تدبير موارد إضافية وتبني فكرة الجامعة المنتجة واستحداث أنشطة تربوية تخدم أغراض المجتمع وتعود بالنفع المالي على المؤسسات التعليمة وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية وفقاً لضوابط محكمة .

2- منح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي وإعطائها المرونة الكافية للتصرف بالموارد المالية التي تحصل عليها لتفعيل العملية التعليمية وتطبيق مصادر أخرى للتمويل ووضع سياسات وإجراءات يضمن تطبيقها توفير مصادر تمويل إضافية .

3- العمل على إعادة النظر والاستغلال الامثل والفعال لمصادر التمويل في توزيع الموارد المالية لبنود الإنفاق على التعليم بما يعيد التوازن ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال القيام بدراسات جدوى اقتصادية لتحديد نفقات التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية .

4- تحديث القوانين والأنظمة والتعليمات للنهوض بالآلية المتبعة في إعداد الموازنة العامة بحيث يتم مراعاة اعتماد الموازنات الحديثة لوضع التقديرات اللازمة لوحدات القطاع الحكومي من خلال ترشيد الانفاق والربط بين النفقة وأغراضها والتخطيط الكفء للموارد البشرية .

مصادر

أولا : المصادر العربية

أ. القوانين

1. جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، قانون رقم 40 ، 1988 ، المادة (9، 10)
2. جمهورية العراق ، "الدستور العراقي النافذ" ، 2005 .
3. جمهورية العراق ، قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (10) لسنة 2010.
4. جمهورية العراق ، قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (2) لسنة .2011
5. جمهورية العراق ، قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (23) لسنة .2012
6. جمهورية العراق ، قانون أصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 المعدل .

ب. الوثائق والمستندات الرسمية

1. الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء / إحصاء السنوات 2010- 2012
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / قسم الإحصاء.
3. الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية / دائرة الموازنة / موازنة السنوات 2010-2012

ج. الكتب

1.العاجز ، فؤاد ،" الميسر في التربية المقارنة " ، ط3، غزة ، مطبعة المقداد ، 2001
2. العواد ، اسعد محمد علي والججاوي ، طلال محمد علي ،" أساسيات المحاسبة الحكومية " ، ط1، دار ومكتبة البصائر ، لبنان ، 2012
3. مينا، فايز مراد ، التعليم العالي في مصر ،" التطور وبدائل المستقبل " ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2001.

د. الرسائل والدراسات والبحوث

1 . الأحمد، عدنان ، "بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته " ، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية ، المجلد 23، العدد 2، 2003 .

2.البحيرى ، السيد السيد محمود ، "تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة دراسة مستقبلية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، 2004 .

3. الجابري، نياف رشيد،" مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي "، القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: «المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة» 9-10 يوليو 2005 .

4. السهلاوي، عبدالله عبدالعزيز،" الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب "، الكويت: جامعة الكويت،المجلة التربوية، العدد 56، 2000.

5. حكيم ، شيرين عبد المجيد عبد الحميد ، " مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه " ، المؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، 1432

6.. شرير ، عزيزة عبد الله عبد القادر ، " واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة " ، رسالة ماجستير تربية غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005

7. صبيح ، لينا زياد ، " واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته " ، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، 8-10 مايو ، 2005

8.عامر ، طارق عبد الرؤوف ، " تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة) " ، مؤتمر سياسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، 21-22 نوفمبر ، 2006 ، الجزائر.

9. غانم ، محمد ، " الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية " ، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، بيروت ، 17-19 نيسان ، 2000.

10. يوسف , نجاة سليم ، " تخصيص الموارد في موازنة الجامعة باستخدام أسلوب برمجة الأهداف" ، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة ، جامعة بغداد 2007 ، العراق .

ثانيا: المصادر الأجنبية

1.Barr, Nicholas , "Higher Education Funding", Oxford review economic policy , Volume 20, Issue 2, 2004 .

2.Freeman & Shoulders , "Governmental and non profit Accounting– Theory and practice" ,7th ed , Pearson Education prentice Hall– Inc , 2000

3. Jacobs , Bas &Van ,Frederick , "Guide to reform of higher European perspective", education : a Economic Policy , Volume 21, Issue 47,11 July 2006 .

ملحق الجداول

جدول رقم (1)

نسبة الموازنة المخصصة لقطاع التعليم العالي من أجمالي الموازنة العامة للدولة

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

الموازنة / السنة	2010	2011	2012
الموازنة العامة للدولة	84.6	96.6	117.1
موازنة قطاع التعليم العالي (تشغيلية واستثمارية)	3.1	2.5	2.45
الأهمية النسبية	%3.6	%2.5	%2

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة مصادر التمويل في قطاع التعليم العالي

للفترة من سنة 2010-2012 (مبالغ مليار دينار)

نوع التمويل / السنة	2010	2011	2012
تمويل حكومي	3.1	2.5	2.45
تمويل ذاتي	1.24	1	0.9
تمويل خارجي	0.03	0.02	0.02

جدول رقم (3)

الموازنة العامة للدولة للفترة من 2010- 2012(المبالغ مليار دينار)

التفاصيل / السنة	2010	2011	2012
مجموع النفقات	84.6	96.6	117.1
مجموع الإيرادات	61.7	80.9	102.3
العجز أو الوفر	(22.9)	(15.7)	(14.8)

جدول رقم (4)

نسبة المبالغ المخصصة لرواتب الموظفين من أجمالي الموازنة العامة التشغيلية

لقطاع التعليم العالي للفترة من سنة 2010ـ2012 (مبالغ مليار دينار)

الموازنة / السنة	2010	2011	2012
الموازنة التشغيلية لقطاع التعليم العالي	2.1	2.1	2.6
المبالغ المخصصة لرواتب الموظفين	1.69	1.7	2.1
الأهمية النسبية	%80	%81	%81
المبالغ المخصصة لبقية المصروفات	0.41	0.4	0.5
الأهمية النسبية	%20	%19	%19

جدول رقم (5)

الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة من سنة 2010ـ2012 (مبالغ مليار دينار)

الموازنة / السنة	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي	167	223	295
موازنة قطاع التعليم العالي (تشغيلية واستثمارية)	2.45	2.5	3.1
الأهمية النسبية	%1.4	%1.1	%1.0

جدول رقم (6)

نسبة المبالغ المخصصة للإنفاق الجاري والاستثماري في موازنة التعليم العالي

للفترة من سنة 2010ـ2012 (مبالغ مليار دينار)

الموازنة / السنة	2010	2011	2012
إجمالي موازنة قطاع التعليم العالي	2.45	2.5	3.1
المبالغ المخصصة للموازنة التشغيلية	2.1	2.1	2.6
الأهمية النسبية	%86	%84	%84
المبالغ المخصصة للموازنة الاستثمارية	0.3	0.4	0.5
الأهمية النسبية	%14	%16	%16